الأمم المتحدة

E/2006/60

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 May 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

استعراض الاتجاهات والمنظورات في التمويل من أجل التعاون الإنمائي

مذكرة من الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٢٣ من قرارها ٥٩/٢٥٠ أن يجري كل ثلاث سنوات استعراضا شاملا للاتجاهات والمنظورات في التمويل من أجل التعاون الإنمائي. وقد أعدت هذه المذكرة امتثالا لذلك الطلب.

ثانيا - الاتجاهات والمنظورات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية

٢ - تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية الموارد المتوافرة لدى بلد من البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية. وخلال أوائل التسعينات، انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي إلى مستوى متدني بلغ ٠,٢١ في المائة. غير أن التعهدات التي قدمها المانحون لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك في عام ٢٠٠٠ ساهم في وقف انخفاضها وبحلول عام ٢٠٠٥، ارتفعت من جديد لتبلغ معدلا مرتفعا هو ١٠٦,٥ بلايين دولار، حيث شكلت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في

* E/2006/100.

050606 050606 06-34154 (A)

الدخل القومي الإجمالي ما يعادل ٠,٣٣ في المائة. وقد سجلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل البرامج والمشاريع الإنمائية، مع استثناء تخفيف الديون والمعونة في حالات الطوارئ، أكبر زيادة منذ عدة سنوات، فكانت إيذانا بانعكاس الاتجاه التنازلي الذي بدأ عام ١٩٨٥.

٣ - إلا أن الانتعاش الأخير في تدفقات المعونة يعزى بشكل رئيسي إلى تخفيف الديون عن العراق ونيجيريا، والمعونة الطارئة المقدمة إلى البلدان التي تضررت من كارثة التسونامي في المحيط الهندي. ومن جانب آخر، حدد معظم المانحين التزاماتهم المتعلقة بتقديم المعونة إلى غاية عام ٢٠١٠ (وإلى غاية عام ٢٠١٥ بالنسبة للمانحين المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي) وفي حالة وفائهم بتعهداتهم، ستدر الزيادات الإضافية الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبلغا يناهز ١٣٠ بليون دولار (مقدرا بأسعار ومعدلات الصرف عام ٢٠٠٤) بحلول عام ٢٠١٠، وستذهب نصف الزيادة إلى أفريقيا[(١)] لنصف الزيادة. بيد أن توقعات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت دون مبلغ ١٥٠ بليون دولار اللازم، حسب التقديرات، من أجل تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. علاوة على ذلك، نبهت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ضرورة التعامل مع إسقاطات المساعدة الإنمائية الرسمية بحذر لأن الوفاء بالالتزامات قد يتعذر بسبب الضغوط التي تتعرض لها ميزانيات الحكومات. ومن المهم كذلك إدراك أن زيادة فرص تلبية الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب منح أولوية أكبر إلى تقديم المعونة إلى أشد البلدان النامية فقرا وأقلها نموا، والأفضل أن يكون ذلك في شكل منح لأن هذه البلدان هي أبعد ما تكون عن بلوغ الأهداف. ويجب كذلك تغيير تكوين المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تمويل نفقات محددة تتطلبها تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وأي انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، (مع استثناء المنح المقدمة لأغراض محددة)، يعني توافر نسبة أقل من المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لموارد الميزانية، مما يعيق الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هذا اتجاه لا بد من عكس مساره. كما يتوقف تأثير المعونة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على تقلب تدفقات المعونة ومشروطيتها. وفي هذا الصدد، تفيد الفكرة التقليدية أن ربط المعونة بالكثير من الشروط يقلل من ''الإحساس بملكية'' البرامج الإنمائية لدى البلد المتلقي، مما يجعلها طريقة غير فعالة لبلوغ الأهداف المتوخاة من المساعدة الإنمائية.

(١) ما زال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشكلون أكبر مصدر للمعونة، وذلك بتوفير أكثر من نصف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد تمكن الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا فعلا من بلوغ وتجاوز هدف رصد ٠,٧ في المائة من دخلهم القومي للمساعدة الرسمية.

٤ - وشهدت السنوات الأخيرة تزايد إيلاء الاهتمام إلى جودة المساعدة الإنمائية الرسمية ومقدارها. وقام المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المعقود في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، بوضع نظام لرصد وقياس التقدم المحرز بشأن تنفيذ التعهدات من أجل تحسين فعالية المعونة، ووافق الفريق العامل المعني بفعالية المعونة على غايات للمؤشرات الأحد عشر المحددة في إعلان باريس المعني بفعالية المعونة. وسيجري استعراض الأداء فيما يتعلق بالغايات والمؤشرات في المنتدى المقبل المقرر عقده في أكرا، غانا عام ٢٠٠٨. وتستمر على المستوى الإقليمي الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المعونة بوسائل منها بناء القدرات.

ثالثا - تمويل التعاون الإنمائي في الأمم المتحدة

٥ - بلغ مجموع قيمة المساهمات التي تلقتها منظومة الأمم المتحدة من أجل أنشطة التعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٤ ما قدره ١٢,٣ بليون دولار (انظر الجدول ١). أي بزيادة عن عام ٢٠٠٣ تقدر بنسبة ١٧,١ في المائة بالقيمة الإسمية، أي بنسبة ٧,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية بعد احتساب التحركات المرتبطة بالتضخم وأسعار صرف العملات. وقد ارتفعت المساهمات السنوية المدفوعة إلى المنظومة باطراد على مدى السنوات الخمس الماضية. وبحلول عام ٢٠٠٤، ارتفع الرقم القياسي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى قرابة الضعف بالقيمة الحقيقية نتيجة للتطور الطويل الأجل الذي يشهده تدفق الموارد إلى منظومة الأمم المتحدة.

الجدول ١

المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة من أجل أنشطة التعاون الإنمائي، والمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الحالي)

	١٩٩٣-١٩٩٤ متوسط	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	الزيادة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بالقيمة الحقيقية[أ] (نسبة مئوية)
منظومة الأمم المتحدة	٥ ٣٤٦	٧ ٢٧٨	٧ ٧٧٥	٨ ١٣٨	١٠ ٤٩٣	١٢ ٢٧٤	٧,٦
المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف غير المتصلة بالأمم المتحدة	١٣ ٣٧١	١٢ ٥٠٠	١٢ ٠٧٨	١٢ ٩٠٦	١٤ ٦٦٠	٢٠ ٤٥٦	٢٨,٣
المجموع الفرعي للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف	١٨ ٧١٧	١٩ ٧٧٨	١٩ ٨٥٣	٢١ ٠٤٤	٢٥ ١٥٣	٣٢ ٧٣٠	١٩,٧
المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	٤١ ٠٢١	٣٦ ٨٤٧	٣٦ ٠٣٣	٤٠ ٧٥٢	٥٢ ٩٤٦	٥٧ ٦٧١	٠,٢

(أ) بعد احتساب التحركات المرتبطة بكل من التضخم وأسعار صرف العملات.

المصادر: تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٤ الذي أعدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقواعد بيانات لجنة المساعدة الإنمائية و A/61/77-E/2006/59 المرفق، الجدول ألف - ١.

٦ - ويبين الجدول ١ أن كل فئة من الفئات الأخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف غير المتصلة بالأمم المتحدة، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من مانحين ثنائيين إلى بلدان شريكة قد ارتفعت أيضا بالقيمة الإسمية لكن بدرجات متفاوتة. ففي ٢٠٠٤ تلقت فئة المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف غير المتصلة بالأمم المتحدة، التي تشمل منظمات متعددة الأطراف من قبيل مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، مساهمات بلغ مجموع قيمتها في عام ٢٠٠٤ ما قدره ٢٠,٥ بليون دولار. ويمثل هذا المبلغ زيادة عن عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٩,٥ في المائة بالقيمة الإسمية، أي ما يساوي زيادة بنسبة ٢٨,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية بعد احتساب التحركات المرتبطة بالتضخم وأسعار صرف العملات. وحتى عام ٢٠٠٢، كانت المساهمات السنوية المقدمة إلى المنظمات المتعددة الأطراف غير المتصلة بالأمم المتحدة مطردة. ومع أن عام ٢٠٠٣، شهد بداية اتجاه تصاعدي، فإن الرقم المسجل في عام ٢٠٠٤ كان لا يزال أكبر من الرقم القياسي الذي سبقه في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بنسبة الربع فقط.

٧ - أما الفئة الثالثة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المساعدة المقدمة من مانحين ثنائيين إلى بلدان شريكة، والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في عام ٢٠٠٣، فقد ارتفعت أيضا في عام ٢٠٠٤ ولكن بنسبة أقل بكثير. ويمثل الرقم المسجل في عام ٢٠٠٤، وهو ٥٧,٧ بلايين دولار زيادة عن عام ٢٠٠٨ بنسبة ٨,٩ في المائة بالقيمة الإسمية، إلا أن الرقم الفعلي بعد احتساب التحركات المرتبطة بالتضخم وأسعار صرف العملات يظل دون تغيير تقريبا. ولا يتجاوز الرقم المسجل في عام ٢٠٠٤ من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بالقيم الثابتة لدولار الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ (وهو ٥٣,٠ بليون دولار) الرقم القياسي الذي سبقه في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بالقيم الثابتة لدولار الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ (وهو ٤٤,٨ مليون دولار) إلا بنسبة ١٨ في المائة .

٨ - ويصل الرقم المسجل من مجموع فئتي المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف، في عام ٢٠٠٤ إلى مبلغ ٣٢,٧ بليون دولار أي بزيادة عن عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٠,١ في المائة بالقيمة الإسمية، أي ١٩,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية بعد احتساب التحركات المرتبطة بالتضخم وأسعار صرف العملات. وارتفع مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، بإدخال كافة الفئات، بنسبة ٥,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤.

٩ - وبصفة عامة، تراوحت حصة مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مؤسسات المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة بين ١٣ و١٤ في المائة على مدى السنوات الخمس الأخيرة مقابل نسبة ٩ في المائة منها في أوائل التسعينات، لتبلغ ١١ في المائة في المتوسط من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣، (أكثر من ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣). بيد أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير هذه الاتجاهات الإيجابية لأنها ناجمة في معظمها عن زيادة التمويل التكميلي. وعلى الرغم من الالتزام الذي قطعه عدد قليل من المانحين من أجل الميزانيات الرئيسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لم تسجل الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة نموا ملحوظا على مدى الفترة المذكورة وانخفضت انخفاضا شديدا في عام ٢٠٠٤. ولم تمثل المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية سوى النصف تقريبا من مجموع المساهمات المقدمة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، فيما يشكل النصف الآخر المساهمات المقدمة إلى التمويل التكميلي أو ''المساهمات الأخرى''؛ وفي عام ٢٠٠٣، انخفضت حصة الموارد الأساسية انخفاضا إضافيا من ٥٠,٩ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى ٤١,١ في المائة من مجموع المساهمات في عام ٢٠٠٤.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٤، لم تتجاوز الموارد الأساسية ٧٠ في المائة من باقي الموارد. وانخفض مبلغ الموارد الأساسية حتى بالقيمة الحالية للدولار، بينما سجل مبلغ باقي الموارد بالقيمة الحالية للدولار أكبر زيادة سنوية. وهذا الاتجاه ستكون له آثار كبيرة على تمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في حالة استمراره. وقد شددت الجمعية العامة مرارا على الحاجة إلى تحسين الجزء الأساسي أو العادي من المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ضمان توافر القدرات اللازمة لتعزيز التعاون الإنمائي المستدام.

١١ - وما فتئ دور الموارد التكميلية يتزايد في جميع مؤسسات المنظومة، حيث أصبحت بعض هذه المؤسسات، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الوكالات المتخصصة، أكثر اعتمادا من غيرها على الموارد ''غير الأساسية'' أو ''التكميلية''. وظلت الميزانيات العادية للوكالات المتخصصة، القائمة على الاشتراكات المقررة، عند مستويات منخفضة لم يسبق لها مثيل، وذلك بسبب تطبيق سياسات النمو الصفري أو عدم النمو الإسمي. وبالإضافة إلى ذلك لم يعد في مقدور الوكالات، نظرا لعدم استقرار تمويل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، أن تقتصر على الاعتماد عليها لتمويل الأنشطة ''الخارجة عن الميزانية'' كما كان عليه الحال حتى بداية التسعينات. وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرتها على تكييف قدراتها الأساسية من أجل دعم استجابتها للمتطلبات الجديدة الناشئة عن جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - ويعكف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على استكشاف أساليب التمويل التي تساهم في ''تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل واستقراره على المدى الطويل وموثوقيته وكفايته'' فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الجهاز والتي تركز على التحديات[٢] الإنمائية على المدى الطويل. وقد ورد تحليل مفصل لهذه الجهود في تقرير الأمين العام عن خيارات وطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥[٣]. وخلُص التقرير إلى أن مؤسسات الأمم المتحدة ستحتاج إلى مواصلة استكشاف وتعزيز التشكيلات المناسبة من المساهمات من أجل تمويل أنشطتها التنفيذية لتحقيق التنمية، وذلك في سياق استعدادها للاستجابة للاحتياجات المتطورة للبلدان التي تُنفذ فيها برامج، وسعيها إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، الفقرتان ١٥ و ٢٥٤.

(٣) A/60/83-E/2005/72 أعدت استجابة للفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، يمكن الاطلاع على بيانات وتحليلات ذات صلة بالموضوع في الوثيقة E/2006/59.

رابعا – المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية

١٣ – تضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بطائفة واسعة من المهام المالية، بما في ذلك توجيه الأموال إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، والإقراض إلى البلدان ذات الدخل المتوسط، والقيام بدور قوة موازنة دورية مضادة لتقلبات الأسواق الخاصة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص. وفي أعقاب الإصلاحات الكبرى التي شهدتها فترة التسعينات،سجلت القواعد المالية للمصارف الإنمائية الإقلمية ودون الإقليمية نموا ملحوظا، مما مكنها من زيادة إقراضها. وقد ساهم النمو الذي حققته في تعزيز تعاونها مع البنك الدولي[٤]، ولكنه ساهم أيضا في زيادة حدة منافستها له.

١٤ – وفي إطار المساعدة التي تقدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية، تشكل الأدوار النسبية للقروض والمنح موضع نقاش منذ مدة طويلة. فبينما يبدو الاتجاه وكأنه ينحو إلى زيادة حصة المنح مقارنة بالقروض، ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأكثر فقرا، سيتوقف استمرار تقديم المنح على أداء البلد المتلقي في مجالات السياسات الاقتصادية والحكم والحد من الفقر. ومع ذلك، شهدت الفترة الأخيرة اهتماما أكبر بالجمع بين المعونة المقدمة بشروط تساهلية وأنواع أخرى من المساعدة المصممة من أجل الاستجابة لاحتياجات قطرية محددة.

١٥ – وتضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بأدوار مختلفة في مناطق مختلفة، وقد ركزت توسّعها على البلدان ذات المتوسط الدخل حيث يتجاوز صافي تدفقاتها المجمعة التدفقات الواردة من البنك الدولي[٥]. فقد بلغ صافي التدفقات الواردة من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى البلدان النامية على الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ نسبة ٥٠ في المائة و ٤١ في المائة، على التوالي، من مجموع صافي التدفقات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل الموجهة إلى البلدان النامية من مصادر متعددة الأطراف، حيث توفر المؤسسات الأخرى النسبة المتبقية[٦]. ولعل التأكيد على بعض العمليات التي تضطلع بها مؤسسات إقليمية ودون إقليمية دليل على تنوع الاحتياجات المالية لأعضائها. وهذا بدوره يدعم الفكرة العامة الكامنة وراء إنشاء مؤسسات إقليمية ودون إقليمية تكون قادرة على الاضطلاع بخدمات محددة وموقعية لا تغطيها دائما المؤسسات العالمية أو حتى الإقليمية. وتبرز أهمية المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية في دعم الاستراتيجيات الإقليمية

(٤) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥، الفصل الرابع.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، الجدول رابعا – ٤.

بسبب الحاجة إلى العمل الجماعي لمعالجة المشاكل الإقليمية وغياب مؤسسات تتجاوز الحدود الوطنية.

١٦ - وفي السنوات الأخيرة، خضع دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتمحيص متزايد، وأعرب مختلف أصحاب المصلحة عن وجهات نظر متباينة. إذ اقترحت لجنة ميلتزر على سبيل المثال الإلغاء التدريجي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في حين دافعت وزارة الخزانة للولايات المتحدة عن الدور المالي الذي تضطلع به تلك المصارف بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط. وأعرب فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية في البيان الصادر في أعقاب الاجتماع الوزاري المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عن القلق إزاء الزيادة الملحوظة في صافي التحويلات السلبية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية، وحث البنك الدولي على خفض هذا الاتجاه. بيد أن المسألة الأكثر إثارة للجدل منذ الثمانينات هي دور المشروطية المرتبطة بالإقراض، ولا سيما المشروطية الهيكلية، والمشروطية المتصلة بالحكم وهي الأحدث من نوعها.

١٧ - وأقر توافق آراء مونتيري بالحاجة إلى تعزيز دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وحث على ضرورة معالجة المسائل الناشئة أيضا رغم احتمال ارتباط الإجراءات المتخذة بممارسات سابقة، ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المنخفض. ومن هذه المسائل الناشئة ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تضطلع به مرافق التمويل التجاري التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف خلال فترات الأزمة، عندما ينضب التمويل التجاري، أو استخدام مواردها بصورة أفضل لتوفير الضمانات، أو استحداث مرافق دورية مضادة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن زيادة تعزيز دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بوصفها من ''صناع الأسواق'' كما يتبين من دعمها للشراكات بين القطاعين الخاص والعام في الهياكل الأساسية. ويفتح هذا المجال آفاقا واعدة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

خامسا - دور الصناديق العالمية

١٨ - تشكل الصناديق العالمية مصدرا متناميا للتمويل المخصص للتعاون الإنمائي. وفي حين اجتذبت مبادرات جديدة مبالغ كبيرة من الموارد في السنوات القليلة الماضية، زادت الصناديق العالمية المعروفة، من قبيل رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي وصندوق التنمية الأوروبي، التمويل زيادة كبيرة لأغراض التعاون الإنمائي. حيث زادت التعهدات المالية المقدمة من رابطة التنمية الدولية مثلا من ٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ إلى ٣٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة

من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، بينما ارتفعت التعهدات المالية المقدمة من صندوق التنمية الأوروبي من ١٣,٥ بليون يورو في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ إلى ٢٢,٧ بليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وشهدت الموارد المخصصة لمرفق البيئة العالمية، وهو صندوق آخر من الصناديق المعروفة جيداً، نموا أكثر بطئا، حيث بلغت ٣,٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، مقارنة بمبلغ ٢,٧٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الدورة السابقة (١٩٩٨-٢٠٠٢) (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

الصناديق العالمية

الصندوق العالمي	الموارد المالية			
	آخر دورة	التعهدات	الدورة السابقة	التعهدات المالية
رابطة التنمية الدولية	٢٠٠٥-٢٠٠٨	٣٣ بليون دولار	٢٠٠٢-٢٠٠٥	٢٣ بليون دولار
صندوق التنمية الأوروبي	٢٠٠٨-٢٠١٣	٢٢,٧ بليون يورو	٢٠٠١-٢٠٠٧	١٣,٥ بليون يورو
الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا	٢٠٠٥-٢٠٠٨	٥,٤ بليون دولار[٧]	٢٠٠١-٢٠٠٤	٣,٤ بليون دولار
مرفق البيئة العالمية	٢٠٠٢-٢٠٠٦	٣,٠ بليون دولار	١٩٩٨-٢٠٠٢	٢,٧٥ بليون دولار
حساب الألفية للتحدي	٢٠٠٦	١,٧٧ بليون دولار	٢٠٠٥	١,٥ بليون دولار
التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين	٢٠٠٦-٢٠١٥	١,٦ بليون دولار[٨]	٢٠٠٠-٢٠٠٥	١,٧ بليون دولار
المرفق الدولي لتمويل التحصين	٢٠٠٦-٢٠١٥	٤,٠ بليون دولار[٩]		
التحالف العالمي لتحسين التغذية	٢٠٠٣-٢٠٠٧	١٠٠ مليون دولار[١٠]		

١٩ - وقد تطور مفهوم الصندوق العالمي في السنوات القليلة الماضية. ويمكن وصف العديد من المبادرات الأحدث بأنها شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص معنية بمواضيع معينة

(٧) انظر قائمة التعهدات والمساهمات حتى آذار/مارس ٢٠٠٦ www.thefglobalfund.org.

(٨) انظر www.gaviallance.org.

(٩) تعهدت حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج بتقديم مبلغ يناهز ٤,٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل المرفق الدولي لتمويل التحصين انظر www.iffim.com.

(١٠) حصل التحالف حتى آذار/مارس ٢٠٠٦ على ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على سبيل التمويل من مؤسسة بيل وميليندا غايتس، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ولجنة البلدان الأمريكية للتنمية الزراعية. وقد شجعت الأعمال التي يضطلع بها التحالف العالمي لتحسين التغذية قطاع صناعة الأغذية على استثمار مبلغ ٣٥٣ مليون دولار في إغناء الأغذية (المصدر: أمانة التحالف العالمي لتحسين التغذية).

تنظمها ترتيبات لا تخول السيطرة لحكومات الدول الأعضاء وحدها. وتعمل هذه الصناديق الجديدة عموما بصورة مستقلة عن أي مؤسسة أو منظمة دولية. ومن بين المبادرات الحديثة البارزة، تجدر الإشارة إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين، والتحالف العالمي لتحسين التغذية. وقد حصلت هذه المبادرات الثلاثة على تعهدات مالية بمبلغ يتجاوز ٧,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل آخر دورة تمويل (انظر الجدول ٢). وفي عام ٢٠٠٤، تقدر حصة المرفق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو أكبر هذه الصناديق، من مجموع التمويل الدولي المخصص لمكافحة الملاريا بنسبة ٤٥ في المائة، ومن مجموع التمويل الدولي المخصص لمكافحة السل بنسبة ٦٦ في المائة ومن مجموع التمويل الدولي المخصص لمكافحة الإيدز بنسبة ٢٠ في المائة على التوالي.

٢٠ - ويشكل المرفق الدولي لتمويل التحصين أحد أحدث الصناديق العالمية. وسوف يستخدم تعهدات مالية بتقديم المعونة مستقبلا من أجل حشد الموارد من أسواق رؤوس الأموال الدولية بهدف استخدامها الفوري لتوسيع تحصين الأطفال في البلدان النامية. وقد حصل هذا المرفق فعلا على تعهدات مالية بمبلغ يتجاوز ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥.

٢١ - وقد حققت الصناديق العالمية الجديدة نجاحا خاصا في ثلاثة مجالات هامة: تتمثل في حشد مبلغ هام من الموارد الإضافية من أجل معالجة تحديات اجتماعية واقتصادية هامة مطروحة على نطاق العالم، وتشجيع ملكية قطرية قوية لأنشطة البرامج، والعمل بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالعديد من المؤسسات المعروفة. وفي الوقت نفسه، تعرضت الصناديق العالمية الجديدة إلى بعض النقد لإخفاقها في إشراك حكومات البلدان النامية بصورة كافية في صياغة هذه المبادرات وتصميمها وإدارتها. كما أثار مختلف أصحاب المصلحة عددا من الشواغل الأخرى، منها الصلة غير الواضحة بين الصناديق الجديدة ووكالات الأمم المتحدة، سواء من حيث احتمال ازدواجية الهياكل على المستوى القطري أو التنافس على الموارد؛ واستدامة الموارد المالية، ولاسيما بالنظر إلى أن التحديات التي تتصدى لها الصناديق العالمية الجديدة غالبا ما تتطلب إطارا زمنيا يتراوح ما بين عشر سنوات وخمسة عشر سنة، في حين قد تقدم التزامات التمويل لفترة أقصر من ذلك بكثير؛ والمستوى المتدني نسبيا لمشاركة القطاع الخاص في هذه المبادرات؛ والأثر السلبي الممكن لانتشار الصناديق العالمية على منظومة التعاون الإنمائي التي تعاني فعلا من التجزئة.

سادسا – مصادر مبتكرة للتمويل من أجل التنمية

٢٢ – تعد آليات التمويل المبتكرة مصدرا محتملا آخر لزيادة التمويل من أجل التعاون الإنمائي. وإذا كان من باب التفاؤل الاعتقاد بأن هذه المصادر الجديدة ستتيح وحدها إمكانية سد الفجوة المالية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فالواقع أن بإمكانها أن تساهم في تقليص تلك الفجوة، والأهم من ذلك أن تكفل استمرار تقديم الموارد اللازمة لتحقيق التنمية بعد عام ٢٠١٥.

٢٣ – وفي المؤتمر الدولي المعني بموضوع ”التضامن والعولمة: التمويل المبتكر من أجل التنمية ومكافحة الأوبئة“ المعقود في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، اتفق ١٣ بلدا على بدء إجراءات لفرض ضريبة على تذاكر الطيران من أجل تمويل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ويتوقع أن تدر الضريبة أكثر من ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في فرنسا وحدها. وقدم ٢٥ بلدا إضافيا تعهدات بتقديم أموال عوضا عن فرض ضريبة على تذاكر الطيران، وذلك إلى حساب مركزي يتم إنشاؤه من أجل تلقي العائدات المحصلة من الضريبة المذكورة. كما شهد مؤتمر باريس أيضا استعراض اقتراح بإنشاء صندوق عالمي جديد، وهو المرفق الدولي لشراء العقاقير. وسيكون هدف هذا الصندوق هو تسهيل الحصول على العقاقير اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

٢٤ – وقد أنشئ المرفق الدولي للتمويل الذي يعد بمثابة اقتراح آخر بلغ مراحل متقدمة في إطار مشروع تجريبي عن التحصين (المرفق الدولي لتمويل التحصين). وبإمكان المرفق الدولي لتمويل التحصين أن يجمع ما قدره ٤ بلايين دولار على مدى ١٠ سنوات، وهو مبلغ كبير وإن كان أقل من التقديرات الأولية اللازمة من أجل التشغيل الكامل لمرفق التمويل الدولي. وستقوم المملكة المتحدة بتخصيص جزء من الإيرادات المحصلة من الرسم الذي تفرضه حاليا على المسافرين جوا من أجل تمويل المشروع. وتبين التقييمات المستقاة من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٥: تمويلا لتنمية وغيرها من المصادر أن إجراءات أخرى، من قبيل فرض ضريبة على انبعاثات الكربون وضريبة على المعاملات المالية، كفيلة بأن تدر أكبر قدر من الإيرادات: إذ تتراوح التقديرات المنخفضة بين ١٦,٨ بلايين دولار و ١٩,٢ بليون دولار على أساس ضريبة بمعدل ٠,٠١ في المائة على المعاملات المالية، في حين يمكن جمع مبلغ ٦١ بليون دولار في العام من خلال فرض ضريبة بقيمة ٢١ دولار للطن الواحد من الكربون (ما يعادل ٥ سنتات لكل غالون واحد من البترين) تقتصر على البلدان الغنية فقط.

٢٥ - ويمكن أيضا تعزيز التبرعات إذ أنها تشكل حصة صغيرة ولكنها متنامية من الأموال الموجهة لأغراض التنمية. وفي داخل الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يبلغ عائد هدايا بطاقات الائتمان ما يعادل ١ في المائة من الأرصدة المدينة لبطاقات فيزا الائتمانية ما قدره ١٠ بلايين دولار في العام. ويدعو برنامج الأغذية العالمي إلى استحداث ''يانصيب إنساني لتخليص الأطفال من الجوع''، ويشير إلى إمكانية جمع مبلغ يصل إلى ١٠٠ مليون دولار في دورة واحدة من اللعبة على نطاق العالم، على أساس مشاركة ١ في المائة من اللاعبين المحتملين.

٢٦ - وتشمل الاقتراحات المالية الابتكارية الرئيسية الأخرى التزامات السوق المسبقة للقاحات التي تتم دراستها حاليا في سياق الجهود الأخيرة التي يقوم بها أعضاء مجموعة البلدان الثمانية؛ مع استخدام حقوق سحب خاصة للتنمية يمكن أن تخصصها البلدان المتقدمة النمو لصندوق استئماني من خلال المنح أو من خلال إعادة توزيع الحصص؛ وسندات ذات علاوة عالمية؛ وتيسير وتخفيض تكاليف تحويلات العمال المهاجرين؛ والضرائب الأخرى مثل ضريبة الأسلحة التي يمكن تخصيصها للأهداف الإنمائية.

٢٧ - في مؤتمر القمة العالمية المنعقد في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أيدت ٧٩ دول ''الإعلان بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية'' مشجعة على المزيد من العمل من أجل المساهمة بصورة تضامنية دولية. وقد أقرت الجمعية العامة بقرارها A/60/487 المبني على نتائج مؤتمر القمة العالمية[(١١)]، بالجهود والمساهمات والمناقشات الدولية المستمرة، لزيادة ودعم مصادر التمويل ضمن سياق متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية. وعلى هذه الخلفية، كثف المؤتمر الدولي المذكور آنفا المعني بـ ''التضامن والعولمة'' الجهود السياسية للتقدم نحو التنفيذ وتوافق الآراء. وقد شارك ما مجموعه ٩٣ بلدا و ١٨ منظمة دولية و ٦٠ منظمة غير حكومية في هذا المؤتمر الذي عقد بمبادرة من الرئيس الفرنسي كما استعرض المشاركون اقتراحا بإنشاء مرفق دولي لشراء العقاقير. وقد رحبوا بإنشاء ''فريق رائد للترويج لفرض ضرائب للتضامن لصالح تمويل التنمية''، يضم ٣٨ بلدا يهدف إلى المساهمة في ظهور وتعميم التمويل الابتكاري لمشاريع التنمية وتعزيز فكرة ضرائب التضامن بين الشركاء والمنتديات الدولية، وخاصة لتطوير مساهمة التضامن لتذاكر الطائرة الدولية. ووفقا للموجز الرئاسي للمؤتمر، فإن التمويل الابتكاري للتنمية ينبغي أن يظل مدرجا على جدول أعمال الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الرئيسية الأخرى.

(١١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

سابعا – التعاون المالي فيما بين بلدان الجنوب

٢٨ – ينطوي التعاون فيما بين بلدان الجنوب على احتمال كبير للنمو كبعد هام من أبعاد التعاون الإنمائي الدولي. وقد اكتسب التعاون بين بلدان الجنوب طوال العقد الأخير زخما بسبب تدفقات التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب، فضلا عن التكامل مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية[١٢]. وعلاوة على ذلك برزت اتجاهات جديدة في التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك قيام البلدان النامية الرئيسية بتنظيم إيصال المساعدة الإنمائية بصورة أفضل، وتحسين التكامل بين المعونة والتجارة. وتستحدث التحالفات الجديدة في الجنوب مناظير جديدة من أجل استغلال زيادة التنوع في قدرات وخبرات البلدان النامية استغلالا كاملا. وقد أحدثت زيادة النمو الاقتصادي لبلدان عديدة طلبا على أسواق جديدة وحوافز اقتصادية وسياسية إضافية للتعاون المتبادل. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شجع قادة العالم بقوة الجهود الإقليمية لاستكشاف طرق جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الآراء. والتعلم من بعضها البعض، وتعزيز التجارة والتعاون التقني[١٣].

٢٩ – تتزايد الجهود الرامية إلى التعاون المالي والنقدي بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيد الدولي، قام فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية بمتابعة تعزيز عمله بين بلدانه الأعضاء. وقد تم استحداث شبكة من وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مسعى لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات فيما بين تلك البلدان فيما يتعلق بعملية تخفيف عبء الديون[١٤]. وهناك ترتيبات إقليمية عديدة للتعاون المالي والنقدي بين بلدان الجنوب بما في ذلك: (أ) مبادرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ (ب) البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي؛ (ج) التطورات دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والصندوق الاحتياطي الأمريكي اللاتيني ذو الأعضاء الستة؛ (د) اتحاد المقاصة الآسيوي؛ (هـ) مبادرة شيانغ ماي التي اعتمدتها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والصين، واليابان وجمهورية كوريا.

٣٠ – ويعد التعاون التقني بين بلدان الجنوب مساهمة قيمة لتنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية. فمثلا، أنشأت الصين صندوق استئماني طوعي لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وأنفقت الهند بليوني دولار طوال سنوات على مختلف مجالات التعاون بين بلدان

---

(١٢) انظر A/60/257.

(١٣) انظر قرار الجمعية العامة A/60/1.

(١٤) للاطلاع على المزيد من المعلومات التفصيلية عن الشبكة، انظر http://www.dri.org.uk/pages/hipcen.html.

الجنوب، بينما تقدم كوبا التدريب الطبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتعد اليابان، من خلال وكالة التعاون الدولي اليابانية، من الداعمين الفعليين لبرامج تدريب البلدان الثالثة[١٥]. ورغم عدم توفر البيانات الشاملة عن المساعدة التقنية بين بلدان الجنوب، فإن البلدان النامية الأكثر تقدما مثل البرازيل والصين والهند كانت نشطة في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض[١٦]. وهناك العديد من الدول النامية التي تشارك في الجهود المبذولة لتقديم المساعدة على شكل منح إلى بلدان نامية أخرى مثل المرفق المالي لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا[١٧] يقدم المعونة على شكل منح على أساس عدم السداد.

٣١ - أخذت التجارة والاستثمار بين البلدان النامية تنمو بسرعة أيضا. ووفقا للأونكتاد، فإن التجارة داخل جميع مناطق البلدان النامية وفيما بينها قد نمت على نحو أسرع من نمو التجارة العالمية (في المتوسط، أسرع بثلاث مرات منها في العقد الماضي). وزادت حصة التجارة بين بلدان الجنوب في صادرات السلع الزراعية للبلدان النامية إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة للواردات الزراعية بين بلدان الجنوب، فإن الحصة كانت ٤٧ في المائة (وفي كلتا الحالتين زيادة بنسبة ١٠ في المائة عن عام ١٩٩٠). إن حوالي نصف صادرات البرازيل والصين والهند هي الآن إلى بلدان نامية أخرى. وللمساهمة على نحو فعال في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وتوسيع قاعدة المانحين، تدعم الجهات الفاعلة من الشمال (الوكالات متعددة الأطراف والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) أهداف التعاون بين بلدان الجنوب بالمشاركة في التعاون الثلاثي الأطراف[١٨].

٣٢ - تلقى التعاون بين بلدان الجنوب دافعا إضافيا في عام ٢٠٠٥. ففي مؤتمر قمة الجنوب الثاني، اعتمدت البلدان النامية خطة عمل الدوحة التي تضمنت إنشاء ''صندوق الجنوب

---

(١٥) للاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٥، التمويل من أجل التنمية، الفصل الرابع.

(١٦) البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٥: تعبئة الأموال وإدارة الضعف، الفصل الخامس.

(١٧) هذا تعاون عابر للقارات على نطاق أكبر من التجارة مع إمكانية جذب بلدان نامية أخرى، وهو يجذب معا الاقتصادات الثلاثة الأقوى في نصف الكرة الجنوبي في محور إقليمي للمرة الأولى. والهدف المحدد هو تعزيز التجارة الجماعية ومستويات الاستثمار.

(١٨) التعاون الثلاثي الأطراف شكل من أشكال التعاون التقني بين بلدين ناميين أو أكثر يحظى بالدعم المالي من مانحين من الشمال أو منظمات دولية. فمثلا، تعزز الوحدة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون الثلاثي الأطراف. وهذا يتطلب نهجا واسع القاعدة يعزز شراكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع مختلف الجهات الفاعلة والتي تشمل المانحين متعددي الأطراف والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

للمساعدة الإنمائية والإنسانية'' لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، أعلنت الصين عن مجموعة من التدابير لدعم التدفقات المالية إلى أقل البلدان نموا[١٩]؛ وأعلنت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تمديد مبادرة النفط الكاريبي للتخفيف من تأثير أسعار النفط المتصاعدة على منطقة البحر الكاريبي.

٣٣ - يشمل التعاون بين بلدان الجنوب في الوقت الحاضر طائفة واسعة من المجالات والقضايا. وتشير الاتجاهات الإيجابية الأخيرة إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب له إمكانية نمو كبيرة. فالاقتصادات الجديدة الناشئة في الجنوب توفر فرصا لرفع التعاون بين بلدان الجنوب إلى مستوى أعلى من الاعتماد الجماعي على الذات من خلال التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي. ومع ذلك، يبقى مثل هذا التعاون مشتتا ومجزأ. ففي عام ٢٠٠٥، عقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على نحو مشترك، منتدى للشراكة للمرة الأولى؛ وقد ضم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية مع مجموعة واسعة من الحكومات والمؤسسات غير المنتمية إلى لجنة المساعدة الإنمائية، في تعاون إنمائي يتعامل مع مبادرات بلدان الجنوب لمناقشة كيفية تنسيق أنشطة تسليم المساعدة كبعد من أبعاد التعاون بموجب تعاون ثلاثي الأطراف. ورغم الإنجازات الواضحة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، لا تزال هناك حاجة إلى تنسيق تصميم وتنفيذ السياسات والأدوات، سعيا إلى تحسين الأثر الإجمالي للتعاون في مجال التنمية إلى أقصى حد.

ثامنا - المنح الخاصة

٣٤ - تعد المنح الخاصة أيضا مصدرا للتمويل لأغراض التنمية. وقد بلغ متوسط المنح المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ما يربو على ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة سنويا، أي ما يعادل ٠,٠٤ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك البلدان[٢٠] وكانت تلك النسبة هي أساسا نفس النسبة التي كانت في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ولو أن مقدار المنح الخاصة زاد بصورة مطردة في التسعينيات. وتشمل المنح الخاصة نفقات

(١٩) في مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، أعلن رئيس الصين هو جنتاو عن تدابير جديدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب: (أ) زيادة المساعدة إلى البلدان النامية للوقاية من الملاريا والأمراض المعدية الأخرى ومعالجتها؛ و (ب) إعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الديون؛ و (ج) برنامج تدريبي واسع النطاق مدته ثلاث سنوات لتدريب ٣٠ ٠٠٠ متدرب من البلدان النامية؛ و (د) برنامج قروض تفضيلي للبلدان النامية لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ١٠ بلايين دولار.

(٢٠) تعرفها المنظمات غير الحكومية بأنها منح صافية، أي منح مقدمة من منظمات غير حكومية وتخلو من الإعانات المقدمة من القطاع الرسمي. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، تقرير التعاون الإنمائي، ٢٠٠٥، الجدولان ٢ و ٧.

المؤسسات الخاصة المخصصة لأغراض التنمية، وتقدر بمتوسط سنوي يبلغ ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، قدرت المنح المقدمة من الشركات إلى البلدان المنخفضة الدخل التي بها شركات عالمية رئيسية بما بين بليونين من دولارات الولايات المتحدة و ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ومن ناحية ثانية فمن المعروف جيدا أن ثمة ميل إلى تقدير المنح المقدمة من الشركات بأقل مما هي عليه بشكل كبير[٢١].

٣٥ - وتغطي وثائق أخرى قضايا تدفق الموارد الخاصة إلى البلدان النامية ، بما في ذلك التحويلات التي تمثل تدفقات مهمة ولكن لا تتصل بالتعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد يتضمن تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/60/163) معلومات وتحليل لهما صلة وثيقة بالموضوع. وستصدر تقارير بها معلومات مستكملة بشأن تلك التدفقات، ومنها ما يتعلق بمتابعة التمويل لأغراض التنمية، في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٦.

---

(٢١) انظر إثراء توافق آراء مؤتمر مونتيري: الدور المتنامي لشراكات القطاعين العام والخاص في حشد الموارد لأغراض التنمية، جنيف، ٢٠٠٥، المرفق ١.